



تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

من مجلس معايير المحاسبة الدولية

٢٤ أغسطس ٢٠١٠

اتصل بنا

مجلس معايير المحاسبة الدولية

٣٠ كانون سترت

لندن EC4M 6*H

المملكة المتحدة

هاتف: +٦٤١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤

فاكس: +٦٤١ ٧٢٤٦ ٢٠ (٠) ٤٤

البريد الإلكتروني: iasb@iasb.org

الموقع الإلكتروني: www.iasb.org

اجتماعات المجلس المستقبلية

يجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية

مرة شهريا لمدة خمسة أيام.

وفيما يلي مواعيد الاجتماعات التي

ستتقعد في عام ٢٠١٠:

١٣-١٧ سبتمبر

١٨-٢٢ أكتوبر

مرحبا بكم في تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير المشروع قدماً، يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ٢٤ أغسطس ٢٠١٠ حيث تمت مناقشة المواضيع التالية:

- التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة
- محاسبة التحوط
- ضريبة الدخل

التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة

أكمل المجلس في هذا الاجتماع مشاوراته بخصوص المرحلة ٢ من المشروع لاستبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

ملخص تعليقات المستخدمين

ملخص تعليقات المستخدمين

عرض المساعدون في هذا الاجتماع التعليقات التي تم الحصول عليها من المستخدمين بشأن مسودة عرض "الأدوات المالية: التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة". تم جمع التعليقات من رسائل التعليق واجتماعات التواصل مع المستخدمين واستبيان مستخدمي شبكة الانترنت وذلك خلال مدة تعليق على مسودة العرض والتي تمتد لثمانية أشهر.

نهج المداولات

عرض المساعدون أيضا النهج العام للمداولات. ويهدف المساعدون أولا لتناول نهج انخفاض القيمة في إطار المحافظ المفتوحة. وسيتناول المساعدون بعد ذلك مدى ملائمة تطبيق نهج المحافظ المفتوحة لمواقف أخرى وسيتم تناول أي قضايا أخرى محددة. وفي الوقت نفسه، سيتناولون أيضا أي قضايا أخرى محددة.

نهج انخفاض القيمة

ناقش المجلس في هذا الاجتماع نهج انخفاض القيمة الذي ينبغي اتباعه في إطار قياس التكلفة المطفأة. ناقش المجلس نهج انخفاض القيمة المختلفة التالية:

- نهج الخسارة المتوقعة؛ و
- نهج الخسارة المتكبدة؛ و
- النهج القائم على القيمة العادلة؛ و
- النهج القائم على معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الأصول".

قرر المجلس مؤقتا المضي قدما باستخدام نهج انخفاض قيمة الخسارة المتوقعة.

نطاق الخسارة المتوقعة: فترات التوقعات وظروفها

ناقش المجلس أيضا نطاق الخسارة المتوقعة (أي فترة التوقعات وظروفها التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسارة المتوقعة).

فترة التوقع

قرر المجلس مؤقتًا النظر في نهج الخسارة المتوقعة بناءً على الخسائر المتوقعة على مدى الحياة. اعتبر المجلس أن استخدام فترة توقع أقصر لتحديد الخسائر المتوقعة سيتجاهل بعض الخسائر الائتمانية وسينقل صورة غير كاملة عن الربحية وتسعير الأصول المالية.

الظروف

ناقش المجلس البدائل الآتية بناءً على الظروف التي سيتم أخذها بالاعتبار عند حساب الخسارة المتوقعة:

- النهج متعدد المراحل؛ و
- تحديد الخسارة المتوقعة بناءً على الظروف الماضية والحالية فقط؛ و
- النظر في جميع المعلومات والظروف المعقولة والمحتملة ("الخسارة المتوقعة لكامل النطاق").

قرر المجلس مؤقتًا أنه ينبغي على المنشآت النظر في جميع المعلومات المعقولة والمحتملة (بما في ذلك توقعات الظروف المستقبلية) عند حساب الخسائر المتوقعة. اعتبر المجلس أن هذا النهج سيسمح للمنشآت بتمثيل الربحية الاقتصادية لمعاملات الإقراض بصدق. ويكون هذا النهج أيضًا منسجمًا مع تقديرات مشاريع التدفقات النقدية لحساب القيمة المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

محاسبة التحوط

اختبار فعالية التحوط

أكمل المجلس في هذا الاجتماع مناقشاته بشأن اختبار فعالية التحوط (أي فيما إذا كانت علاقة التحوط تتأهل لمحاسبة التحوط). كما وأخذ المجلس بالاعتبار ورقة المساعدين التي تلخص نهجهم في اختبار الفعالية والتي تم مناقشتها في الاجتماعات السابقة.

وافق المجلس مؤقتاً على نهج اختبار فعالية التحوط كالاتي:

- يتمثل هدف تقييم الفعالية بضمان انتاج علاقة التحوط لنتيجة غير متحيزة، إضافة إلى التقليل من عدم الفعالية المتوقعة. وبالتالي ولأسباب محاسبية، لا ينبغي أن تعكس علاقات التحوط عدم توافق متعمد بين أوزان البنود المحوطة والأدوات المحوطة ضمن علاقة التحوط.
- وإضافة إلى ذلك الهدف، يكون من المتوقع أن تحقق علاقات التحوط مقاصد للتغيرات بين البنود المحوطة والأدوات المحوطة التي تكون منسوبة للخطر المحوط (عدا عن المقاصد العرضية).
- يكون التقييم استقرائياً ويتم عند البدء وعلى أساس مستمر.
- يعتمد نوع التقييم (كمي أو نوعي) على الصفات الملائمة لعلاقة التحوط وعلى المصادر المحتملة لعدم الفعالية. ويعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات للقيام بتقييم الفعالية هو إدارة مصادر المنشآت.
- لا يتم ذكر طريقة معينة لتقييم فعالية التحوط. ولكن ينبغي أن تكون الطريقة شاملة بشكل كافي للحصول على الصفات الملائمة لعلاقة التحوط بما في ذلك مصادر عدم الفعالية.
- تعتبر التغيرات في طريقة تقييم الفعالية إلزامية في حال كان هنالك مصادر غير متوقعة للفعالية (أي مصادر جديدة لم يتم توقعها بشكل مبدئي)، أو في حال لم تعد الطريقة المستخدمة سابقاً بعد إعادة الموازنة في علاقة التحوط قادرة على التوصل إلى مصادر عدم الفعالية والتي تكون بالتالي غير قادرة على تبیین ما إذا كان التحوط يؤدي لنتيجة غير متحيزة ويقلل من عدم الفعالية.

المجموعات المؤهلة من البنود المحوطة

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا الاجتماع ما إذا كان يمكن تحديد جزء من البنود الحالية (على سبيل المثال جزء من مجموعة التزامات مؤكدة أو أدوات دين، إلخ) على أنه "شريحة" من المجموعة لغرض التعيين "كبند محوط". (تعتبر الشريحة قيمة اسمية تتألف من بعض بنود السكان الذين يتقاسمون الخطر نفسه، على سبيل المثال القيمة الاسمية الثابتة للمشتريات المحددة بعملة أجنبية والتي تعادل أول ٧ التزامات مؤكدة من أصل ١٠ مماثلة يتم الوفاء بها.

أخذ المجلس بالاعتبار أمثلة محددة. وفيما يتعلق بنوع الأمثلة المعروضة، قرر المجلس مؤقتاً أنه عندما تكون استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة هي تحويط شريحة من مجموعة البنود الموجودة، يتعين أن يكون أي تحديد للتحوط على الأساس نفسه.

محاسبة التحوط للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر
ناقش المجلس في هذا الاجتماع ما إذا كان ينبغي للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٩ "الأدوات المالية" أن تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" أن يؤثر التعرض المحوط من خلال تحويط القيمة العادلة أو تحويط التدفقات النقدية على الربح أو الخسارة. وبالتالي، في حال أثر التعرض على الدخل الشامل الآخر (بدلاً من الربح أو الخسارة)، لا يمكن للمنشأة القيام بمحاسبة التحوط وذلك لأن أي تحوط ذي علاقة لا يفي بتعريف علاقة التحوط.

أشار المجلس إلى أن هذه المسألة تتعلق بمسألة ذات نطاق أوسع إلى حد كبير من استخدام الدخل الشامل الآخر. كما وأشار المجلس أيضاً إلى أن السماح بمحاسبة التحوط لاستثمارات حقوق الملكية المماثلة سيستلزم مناهج محاسبة تحوط مختلفة عن المناهج الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٣٩، كما سيختلف عن النهج المنقح الذي يضعه المجلس حالياً. قرر المجلس مؤقتاً أن يقترح منع تطبيق محاسبة التحوط على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحددة كما بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر.

ضريبة الدخل

ناقش المجلس في هذا الاجتماع ملخص التعليقات التي تم الحصول عليها بشأن المسودة الأولية لمسودة العرض "الضرائب المؤجلة: استرداد الأصول الأساسية". تم تعميم هذه المسودة استجابة لقرار المجلس المؤقت الصادر في يوليو ٢٠١٠ لإضافة استثناء من مبدأ القياس في الفقرة ٥٢ من معيار المحاسبة الدولي ١٢ "ضرائب الدخل".

ومن أجل تلبية المخاوف التي تم إثارتها بشأن التعليقات، قرر المجلس مؤقتاً أنه ينبغي للاستثناء أن:

- أ. ينطبق عندما يكون من الصعب تحديد طريقة الاسترداد المتوقعة لأصول أساسية محددة وعندما يكون ذلك خاضعاً للموضوعية؛
- ب. ينطبق عندما تنشأ أصول ضريبة مؤجلة أو التزامات ضريبة مؤجلة من الآتي:
 ١. عقار استثماري يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٤٠ "العقار الاستثماري"؛ و
 ٢. الممتلكات والمصانع والمعدات أو الأصول غير الملموسة التي يتم قياسها باستخدام نموذج إعادة التقييم في معيار المحاسبة الدولي ١٦ "الممتلكات والمصانع والمعدات" أو معيار المحاسبة الدولي ٣٨ "الأصول غير الملموسة".
 - ج. يُطبق بشكل متساو على كل من أصول الضريبة المؤجلة والتزامات الضريبة المؤجلة؛ و
 - د. يقيس الضرائب المؤجلة بناءً على العواقب الضريبية التي تتبع الافتراض الذي يمكن تنفيذه لاسترداد القيمة المسجلة للأصل الأساسي بأكمله عن طريق البيع؛ و
 - هـ. يكون الزامي التطبيق، بدلاً من أن يكون مسموحاً، ما لم تستهلك المنشأة منافع الأصل الاقتصادية طوال عمره الاقتصادي؛ و
 - و. تقترح سحب تفسير لجنة التفسيرات الدائمة ٢١ "ضرائب الدخل - استرداد الأصول غير القابلة للاسترداد والمعاد تقييمها".

كما وقرر المجلس مؤقتاً أن يسأل في مسودة العرض عما إذا كان هنالك حاجة لأي إرشادات محددة تتعلق بالنقل عندما يتم تطبيق التعديل على اندماجات الأعمال السابقة.

الخطوات التالية

كلف المجلس المساعدين بإعداد مسودة عرض "الضرائب المؤجلة: استرداد الأصل الأساسي"، وذلك لعكس هذه القرارات المؤقتة. يخطط المجلس لنشر مسودة العرض لتلقي التعليقات بخصوصها في بداية شهر سبتمبر وتكون مدة التعليق ٦٠ يوما.

لاحظ أن المعلومات المنشورة في نشرة الأخبار هذه تتبع من مصادر متنوعة كما وأنها دقيقة على حسب علمنا. ولكن لا يتحمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير المحاسبة الدولية التأسيسية مسؤولية أي خسارة تحدث لأي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بالاعتماد على المادة المذكورة في هذا الإصدار، سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن الإهمال أو أي سبب آخر.